

## خبير الموسوعة الفقهية وعضو هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف أرجعها إلى عدم تفرغ أعضاء اللجان الحاملين لأكثر من وظيفة في وقت واحد الكردي لـ «الأبناء»: الأزمة المالية كشفت ضعف وقصور اللجان الشرعية في الشركات الإسلامية ومدى سيطرة مجالس الإدارات على قراراتها

وأوضح الكردي أن ما يعرض على اللجان الشرعية هو بعض العمليات وليس جميع العمليات التي تتطلب رأياً شرعياً وذلك لإخفاء بعض العمليات عن اللجان الشرعية، مشيراً إلى أن بعض العلماء من اللجان الشرعية ليسوا متفرغين ويشغلون عدة مناصب في عدة لجان في آن واحد، وهذا ما يجعل من غير المنطقي توفر الوقت اللازم لمناقشة الأمور الشرعية.

وأشار الكردي إلى أن من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المختصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك يكمن في الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون فيه بالرأيا المحرم والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له.

وعن الشروط الواجب توافرها في الأعضاء الصالحين لعضوية الرقابة الشرعية قال الكردي أن عضو الهيئة الشرعية يجب أن يكون على إمام ودراسة كاملة بأصول وتفصيل علم الاقتصاد ومعرفة بدقائق أصول وتفصيل الاقتصاد الإسلامي وفروعه.

وأشار الكردي إلى أنه وتظراً لأهمية دور الرقابة الشرعية في الشركات قضت عامة قوانين البنوك المركزية في الدول الإسلامية بالآصادق البنك المركزي على أعمال أي مؤسسة اقتصادية إسلامية قبل أن تصدر الهيئة الشرعية فيها اقراراً من كامل أعضائها.

وطالب الكردي بأن يتم تعيين أعضاء اللجان الشرعية في الشركات من قبل الجمعية العمومية للشركة وليس من خلال المديرين الذين قد يؤثرون في قرارات هذه اللجان، كما طالب أيضاً بالتفرغ الكامل لأعضاء هذه اللجان والا يحملوا أكثر من وظيفة في آن واحد، وفيما يلي التفاصيل:

### عضو الهيئة الشرعية يجب أن يكون على إمام ودراسة كاملة بأصول علم الاقتصاد

ما من أزمة مالية تمر على العالم إلا ويكون لها مستفيدون مثلما يكون لها متضررون، إلا أن الأزمة المالية العالمية التي تمر بها الكويت حالياً أظهرت الكثير من الثغرات وغياب الدور المطلوب للجان الشرعية داخل الشركات وخاصة الإسلامية.

فالشركات التقليدية لم تكن الوحيدة التي اكتشفت ضعفها وافتقارها لإدارتها المخاطر حول عملياتها الاستثمارية في الوقت الذي كان من المفترض أن تقوم بهذا الدور في الشركات الإسلامية هيئات الفتوى والتشريع، إلا أن الأزمة المالية العالمية كشفت أيضاً أن هذه الهيئات لم تقم بدورها سواء بشكل متعمد من قبل إدارات هذه الشركات أو لعدم تفرغ هذه الهيئات التي يحمل أعضاؤها الكثير من الوظائف في الوقت نفسه.

«الأبناء» التقت خبير الموسوعة الفقهية وعضو هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف د.احمد حجي الكردي للحديث عن هذا الموضوع باستضافة حيث قال إن من يعين أعضاء اللجنة الشرعية على أرض الواقع هي الإدارة التنفيذية وليس المساهمون أو الجهات الرسمية المعنية بهذا الأمر، وهذا ما يقوي احتمال تبعية اللجان الشرعية لأهواء ونزوات الإدارات وبالنتيجة إصدار الفتاوى بناء على ما يطلبه المديرون وليس بناء على ما يمله الدين والضمير.



د.احمد حجي الكردي

احمد حجي الكردي

في البلاد الذي تتبع له المؤسسة الاستثمارية الإسلامية، وإلا ما كان للهيئة الشرعية مكان فيها.

وقد جاء في المادة 40 من النظام الأساسي لشركة بنك الشام المساهمة المقتلة في الجمهورية العربية السورية ما يلي:

أ- تعين الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الفقه والشرعة والقانون أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية للشركة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويحدد قرار التعيين تعويضاتهم السنوية، ويعلم مصرف سورية المركزي بهذا القرار.

ب- يكون رأي الهيئة الشرعية ملزماً للبنك.

ج- لا يجوز عزل أو إقالة الهيئة الشرعية أو أي عضو فيها خلال مدة التعيين، إلا بقرار من قبل الجمعية العمومية للمساهمين.

د- تتولى هيئة الرقابة الشرعية الأعمال الآتية:

1- مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطة البنك وأعماله.

3- النظر في أي أمور تكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي.

كما جاء في المادة 93 من القانون رقم 3 لسنة 2003، الصادر في الكويت، نصها ما يلي:

تشكل في كل بنك إسلامي هيئة مستقلة للرقابة الشرعية على أعمال البنك لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، تعينهم الجمعية العامة للبنك، ويجب النص في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجود هذه الهيئة، وكيفية تشكيلها واختصاصها وأسلوب ممارستها لعملها.

وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية حول الحكم الشرعي يجوز لمجلس إدارة البنك المعني إحالة الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

التي تعتبر المرجع النهائي في هذا الشأن. ويعتبر رأي هيئة الرقابة الشرعية نهائياً في شريعة الصيغ التي يتعامل بها المصرف وملتزماً له، وتصدر هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً عن مدى التزام المصرف بالصيغ الشرعية، ومدى التزامه بتوجيهات الهيئة، ويتعين على المصرف توزيع التقرير على المساهمين سنوياً.

#### الفتاوى الشرعية

وما أهمية نشر الفتاوى الشرعية الصادرة عن هذه الهيئات لانتفاع بها؟

من المهم جداً نشر ما تقتي به وتقرره الهيئات الشرعية في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، ليستشتر به أعضاء باقي الهيئات الشرعية، فيكون عاملاً مهماً في توحيد الفتاوى والقرارات الاقتصادية الإسلامية، أو المقاربة بينها، وهو من الأهمية بمكان، لما فيه من مزيد التعاون بين هذه المؤسسات الإسلامية، ثم إن فيه فائدة كبرى لعامة الباحثين في نطاق الاقتصاد الإسلامي، والمقدمين للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه في الموضوعات الاقتصادية، وذلك لما لسمعة ومكانة أكثر أعضاء هذه الهيئات وقيمتهم العلمية وثقة الناس بهم، بل إن هذه المنشورات تعد أساساً لكتابة بحوث شرعية وكتب فقهية في الموضوع، وقد قام العديد من هذه الهيئات الشرعية بنشر فتاواها وقراراتها، ومن ذلك بيت التمويل الكويتي، وشركة أعيان للاجارة والاستثمار الكويتية، وغيرهما أيضاً.

ما سبيل التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الإسلامية والهيئات الشرعية؟

من الأهمية بمكان العمل بشكل حثيث على التقريب بل التوحيد - إذا أمكن - بين فتاوى الهيئات الشرعية للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، لما له من أهمية بالغة في تعاون هذه المؤسسات بعضها مع البعض، ولكن يجب أن يكون ذلك عن طريق العرض والتشاور وليس الإلزام أو الإجبار، ويساعد على ذلك كثيراً نشر الفتاوى الصادرة عن هذه الهيئات الشرعية، وتقبل الردود عليها ومناقشتها.

وعقد المؤتمرات العلمية لدراسة الأمور التي جرى فيها الاختلاف بين هذه الهيئات، ما ينتج عنه في الغالب توحيد الفتاوى أو المقاربة بينها قدر الإمكان.



محمد ناصر

يختلف الكثيرون من أعضاء الهيئات الشرعية في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في منهجهم في القيام بأعبائها ومشاركتهم في فتاواها، فالبعض يميل إلى التشدد ويمتنع عن الموافقة على كثير من العقود والتصرفات التي تتقدم بها إدارة المؤسسة الاقتصادية إلى هيئتها للموافقة عليها، والبعض الآخر يميل إلى التساهل والتسامح الشديد ويسرع في الموافقة على كل ما يعرض عليه من فتاوى وعقود، ويتهم كل من الطرفين الآخر بما تقدم. والواجب - في نظري - حسم الموضوع في ذلك، ووضع منهج يوافق عليه الجميع، يجعل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية على طريق الإسلام السهل المنضبط، فلا يجوز التشدد فيما أباحه الإسلام، ولا يجوز التساهل فيما حرمه ومنع منه.

والضابط الصحيح هو التزام أقوال وفتاوى أئمة المذاهب الفقهية الأربعة: المذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الشافعي والمذهب الحنبلي، وعدم الخروج عليها فيما نصت عليه من المسائل، وعدم الجمود في الوقت نفسه عند أحدها.

ما حجية قرارات الهيئات الشرعية في المجال القانوني؟

اشترطت قوانين ونظم عامة المؤسسات الاستثمارية الإسلامية، مصارف أو شركات، بأن يكون لكل منها هيئة شرعية من فقهاء العصر المميزين، تشرف على أعمالها وقراراتها، وتقتيها في كل ما تحتاج إليه من أعمال استثمارية أو غيرها، وقضت بأن هذه الفتاوى والآراء والقرارات الصادرة عن الهيئات الشرعية التابعة لها ملزمة لها، ولا خيار لها في قبولها أو الخروج عليها، ويكون ذلك تحت رقابة البنك المركزي

لها ولو ضمناً، ما أفقد الجامعات الإسلامية في عامة البلدان الإسلامية اهتمامها بأمور العلوم الاقتصادية الإسلامية، وهو ما بدأ التنبيه له أخيراً، حيث قامت في وقت متأخر - بفضل الله تعالى - العديد من الجامعات بمعالجة أمور الاقتصاد الإسلامي، وفتح أقسام متخصصة له، بل وكليات متخصصة فيه أيضاً، وهو ما نأمل أن ينتشر بين الجامعات ويتسع نطاقه والإهتمام به حتى يتوافر للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية العدد الكافي من العلماء الصالحين للرقابة الشرعية، وهو ما نتوقع اكتماله في الوقت القادم القريب بإذن الله تعالى، وهو الحل الأفضل لهذا النقص الخطير.

#### الضوابط والشروط

إنه فما الضوابط والشروط التي يجب توافرها في أعضاء الهيئات الشرعية؟

الشروط التي أرى وجوب توافرها في العالم الصالح لعضوية الرقابة الشرعية هي الإمامة ومعرفة بدقائق أصول وتفصيل علم الاقتصاد عامة ثم إمامه ومعرفة بدقائق أصول وتفصيل الاقتصاد الإسلامي وفروعه، ولا يكفي مجرد الاطلاع أو الإلمام العام بكل أو باي من هذين النوعين من العلوم.

وأتضمن أن يكون عضو الهيئة من أعضاء الهيئات التدريسية من بعض الكليات الجامعية الشرعية، ومن مارس تدريس فقه المعاملات الإسلامية، فإن ذلك اجدي لنضجه وزيادة معرفته بالأمور الاقتصادية التي تحتاج إليها الهيئات الشرعية.

ما الأصول والمصادر التي يجب أن ينطلق منها علماء الهيئات الشرعية في فتاواهم؟ وما الأمور التي يجب أن يحذروا من السقوط فيها؟

#### ندرة العلماء

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

ندرة العلماء المسلمين للقيام بواجب الهيئات الشرعية.. ما أسباب ذلك وطرق التغلب عليها؟

من الأمور التي لا يمكن تجاهلها ندرة العلماء المتخصصين في فن الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، وسبب ذلك هو ذلك الزمن الطويل الذي مر على بلاد المسلمين وهم يتعاملون بالرأيا المحرم، والنظم الاقتصادية الغربية البعيدة عن روح التشريع الإسلامي، حتى ظن البعض - كما أشرت سابقاً - أن الاقتصاد الوحيد في العالم هو الاقتصاد الربوي، وأن الاقتصاد الإسلامي لا وجود له، أو أنه متوافق مع الأنظمة الغربية الربوية وموافق لمبادئهم.

في البداية ما دور هيئات الفتوى والتشريع في الشركات الإسلامية؟

المؤسسات الاقتصادية الإسلامية هي جوهره هذا العصر، بعد أن عمت المؤسسات الاقتصادية الربوية عامسة دول المنطقة منذ فترة طويلة، وأوقعت الناس جميعاً في حرمة الربا الذي حرمه الله تعالى في محكم تنزيله.

ونظراً لإغراق العالم الإسلامي مدة طويلة في الربا المحرم نسبي كثير من الناس النظام الاقتصادي الإسلامي، حتى ظن البعض أنه لا يوجد إلا نظام واحد للاقتصاد في العالم هو النظام الربوي، مما جعل الكثيرين من المسلمين يجهلون أسس ودقائق النظام الاقتصادي الإسلامي، وبخاصة الذين تسلفوا قمة إدارة المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، لأسباب يصعب التطرق إليها الآن وتحديد أسبابها، مما استوجب أن يكون إلى جانب قادة الاقتصاد الإسلامي هؤلاء الفقهاء المسلمون، يوجهونهم إلى النظام الإسلامي في الاقتصاد، ويراقبون أعمالهم صغيرها وكبيرها قبل إنفاذها، خشية أن يدخلها بعض ما لا يبيحه التشريع الربوي الإسلامي.

ومن هنا جاءت أهمية الرقابة الشرعية على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

ما تقييدك لدور الهيئات الشرعية في الشركات حالياً في ظل الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حالياً؟

جرت العادة أن يكون لكل مؤسسة اقتصادية إسلامية هيئة للرقابة الشرعية من الفقهاء المعتمدين والمتحريين لا يقل عددهم عن 3 أعضاء ولا يزيد في الغالب على خمسة أعضاء وتكون اجتماعاتهم دورية أسبوعية في الغالب، تعرض عليهم فيها العقود التي تبرمها المؤسسة التي تنتمي إليهم أو ينتمون إليها، فيطلعون عليها ويدرسونها دراسة كاملة ثم يقرونها على حالها أو بعد تعديلات ضرورية يدخلونها عليها، أو يردونها أحياناً إذا تعذر إقرارها أو تعديلها وذلك باجماعهم أو باتفاق أكثرهم عند الاختلاف في أمر من أمورها بينهم.

تم تسجيل هذه الآراء في سجلات الشركة وتحفظ لتتكون مرجعاً للاطلاع عليها لاحقاً، وربما تلجأ المؤسسة إلى نشرها في إحدى الصحف لإطلاع القراء عليها والتوفيق من صحة تصرفات المؤسسة الاقتصادية الإسلامية.

وإدارات هذه المؤسسات ومجالس إدارتها تلتزم عادة بقرارات وفتاوى الهيئات الشرعية ولا تخرج عليها أبداً، ولضمان نفاذ هذه الفتاوى والقرارات التي تصدر عن الهيئات الشرعية أقامت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية إلى جانب هيئاتها الشرعية رقابة شرعية يحضرون مجالس الهيئات الشرعية ويطلعون على فتاواها وينقلونها إلى إدارة وموظفي المؤسسات الاقتصادية الإسلامية لإعلامهم بها ومساعدتهم على تطبيقها في أعمالهم وتصرفاتهم، فيكونون بذلك صلة الوصل بين المؤسسة الاقتصادية الإسلامية بجميع عناصرها والهيئة الشرعية التابعين لها وذلك يتم بشكل أفضل لضمان تطبيق فتاوى الهيئات الشرعية وقراراتها على جميع أعمال هذه المؤسسة بالشكل الأفضل.

ونظراً لأهمية دور الرقابة الشرعية قضت عامة قوانين البنوك المركزية في العالم الإسلامي بالآصادق البنك المركزي على أعمال أي مؤسسة إسلامية قبل أن تصدر الهيئة الشرعية فيها اقراراً من كامل أعضائها.

أسباب القصور

ما أسباب القصور في أعمال اللجان الشرعية في الشركات؟

من خلال عملي ومشاركتي في عدد من الهيئات الشرعية أدركت أن هناك قصوراً في عمل هذه الهيئات، ولهذا القصور أسباب كثيرة، منها أن أعضاء هذه اللجان مثقون بأعباء كثيرة في نطاق عملهم، فهم بشكل عام غير متفرغين لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها بل أكثرهم من الأساتذة الجامعيين الكلفين بالتدريس ساعات طويلة في الأسبوع بجامعاتهم.

وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للرقابة على المؤسسات الاقتصادية، فلا يكادون ينصرفون من اجتماعات هيئة شرعية حتى يدعوا لهيئة شرعية أخرى.

إلى جانب أن بعضهم مع فقهه ومكانته العلمية ليس من المتخصصين في العلوم الشرعية.

أسباب القصور

ما أسباب القصور في أعمال اللجان الشرعية في الشركات؟

من خلال عملي ومشاركتي في عدد من الهيئات الشرعية أدركت أن هناك قصوراً في عمل هذه الهيئات، ولهذا القصور أسباب كثيرة، منها أن أعضاء هذه اللجان مثقون بأعباء كثيرة في نطاق عملهم، فهم بشكل عام غير متفرغين لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها بل أكثرهم من الأساتذة الجامعيين الكلفين بالتدريس ساعات طويلة في الأسبوع بجامعاتهم.

وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للرقابة على المؤسسات الاقتصادية، فلا يكادون ينصرفون من اجتماعات هيئة شرعية حتى يدعوا لهيئة شرعية أخرى.

إلى جانب أن بعضهم مع فقهه ومكانته العلمية ليس من المتخصصين في العلوم الشرعية.

أسباب القصور

ما أسباب القصور في أعمال اللجان الشرعية في الشركات؟

من خلال عملي ومشاركتي في عدد من الهيئات الشرعية أدركت أن هناك قصوراً في عمل هذه الهيئات، ولهذا القصور أسباب كثيرة، منها أن أعضاء هذه اللجان مثقون بأعباء كثيرة في نطاق عملهم، فهم بشكل عام غير متفرغين لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها بل أكثرهم من الأساتذة الجامعيين الكلفين بالتدريس ساعات طويلة في الأسبوع بجامعاتهم.

وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للرقابة على المؤسسات الاقتصادية، فلا يكادون ينصرفون من اجتماعات هيئة شرعية حتى يدعوا لهيئة شرعية أخرى.

إلى جانب أن بعضهم مع فقهه ومكانته العلمية ليس من المتخصصين في العلوم الشرعية.

أسباب القصور

ما أسباب القصور في أعمال اللجان الشرعية في الشركات؟

من خلال عملي ومشاركتي في عدد من الهيئات الشرعية أدركت أن هناك قصوراً في عمل هذه الهيئات، ولهذا القصور أسباب كثيرة، منها أن أعضاء هذه اللجان مثقون بأعباء كثيرة في نطاق عملهم، فهم بشكل عام غير متفرغين لأعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها بل أكثرهم من الأساتذة الجامعيين الكلفين بالتدريس ساعات طويلة في الأسبوع بجامعاتهم.

وكثير منهم إلى جانب ذلك هم أعضاء في العديد من الهيئات الشرعية للرقابة على المؤسسات الاقتصادية، فلا يكادون ينصرفون من اجتماعات هيئة شرعية حتى يدعوا لهيئة شرعية أخرى.

قوانين البنوك

المركزية الخليجية

قضت بالآصادق

البنك المركزي على

أعمال أي مؤسسة

قبل أن تصدر الهيئة

الشرعية قرارها

ما يعرض على

اللجان هو بعض

العمليات وليس

جميعها وذلك

لإخفاء بعض الأمور

الشركات

التقليدية لم تكن

الوحيدة التي

اكتشفت ضعفها

وافتقارها لإدارات

المخاطر حول

عملياتها الاستثمارية

الكويت تعاني

من ندرة العلماء

المختصين في فن

الرقابة الشرعية

على المؤسسات

الاقتصادية الإسلامية

على الجمعية

العمومية اختيار

عضو الهيئة الشرعية

حتى لا يتم التأثير

على قراراته من

قبل مجلس الإدارة